

خطاب إلى مجلس الدولة

31 مايو 2016

السيد المستشار الفاضل/ رئيس مجلس الدولة،

السادة المستشارون الأفاضل/ أعضاء مجلس الدولة الموقرين،

تحية طيبة وبعد،

في ضوء جهود المنظمات النسوية والنسائية المختلفة حول الدفاع عن حق النساء في تولي مختلف المناصب العامة والقضائية، تطالب المنظمات الموقعة أدناه السيد المستشار رئيس مجلس الدولة والسادة أعضائه الموقرين بتفعيل مواد الدستور (9، 14، 53، 93) الخاصين بالمساواة وتكافؤ الفرص وعدم التمييز وتطبيق الاتفاقيات والمواثيق الدولية المصدقة عليه مصر، والمادة (11) التي تنص في جزء منها على تعيين النساء في الجهات والهيئات القضائية دون تمييز ضدها، كما نطالب بفتح حوار ما بين مجلسكم الموقر والمجلس القومي للمرأة والمجلس القومي لحقوق الإنسان والمنظمات المعنية حول أحقية النساء في التعيين في القضاء وفي مجلس الدولة كنموذج لهذا الأمر.

فقد واجهت خريجات كليات الحقوق والشريعة والقانون تمييزاً صريحاً ضدهن عندما حاولن التقدم لمنصب مندوب مساعد بمجلس الدولة، ورفض طلبهن صراحة لكونهن نساء، واضطر بعضهن للجوء إلى القضاء سعياً للحصول على حقهن في التعيين أسوة بزملائهن من الرجال.

وإننا نهيب بمجلس الحقوق والحريات بتمكين النساء من حقهن الدستورية والموافقة على تعيين النساء بمنصب مندوب مساعد بمجلس الدولة والذي سبقتنا إليه العديد من الدول العربية والإسلامية التي كانت ترفض تعيين النساء من قبل.

وتجدون أدناه مجموعة التوصيات التي صدرت عن مؤتمر عقده كل من مؤسسة قضايا المرأة المصرية ونظرة للدراسات النسوية ومؤسسة المرأة الجديدة حول إشكاليات وجود النساء في المناصب القضائية، وطرح من خلاله مجلس الدولة نموذجاً لهذه الإشكاليات التي تقف عائقاً أمام النساء في ممارسة حقهن الدستوري في تولي مثل هذه المناصب، كما تجدون الخطوات التالية التي ستتخذها المنظمات النسوية والنسائية في هذا الشأن.

التوصيات الصادرة من مؤتمر حول إشكاليات وجود النساء في القضاء - مجلس الدولة نموذجاً
المنعقد يوم الأربعاء الموافق 4 مايو 2016

التوصيات:

1. تفعيل مواد الدستور وتنفيذ الدولة لالتزاماتها وواجباتها الدستورية وخاصة ما جاء في المواد (9، 14، 53، 93) الخاصين بالمساواة وتكافؤ الفرص وعدم التمييز وتطبيق الاتفاقيات والمواثيق الدولية المصدقة عليه مصر والمادة (11) التي تنص في جزء منها على تعيين النساء في الجهات والهيئات القضائية دون تمييز ضدها.
2. الإسراع في إقرار مفوضية مناهضة التمييز من قبل مجلس النواب كأحد الاستحقاقات الدستورية.
3. فتح حوار مع المجلس القومي لحقوق الإنسان من أجل وضع تصور واحد خاص بالمفوضية ومطالبة نائبات مجلس النواب بتبني ذات التصور.
4. إنشاء دائرة موضوعية بالمحكمة الدستورية العليا لنظر قضايا التمييز ضد المرأة والتي يكون فيها الخصم هيئة قضائية، مما يتطلب تعديلاً تشريعياً في قانون المحكمة الدستورية من أجل تمكينها من النظر في قضايا التمييز ضد النساء.

الخطوات المستقبلية:

1. مخاطبة مختلف مؤسسات الدولة وجهاتها بالمطالب والمقترحات التي نتجت عن هذا المؤتمر فيما يتعلق بتمكين النساء من تولي مختلف المناصب القضائية ومكافحة التمييز ضدهن.
2. عقد موائد حوار متخصصة مع المشرعين والمجلس القومي لحقوق الإنسان حول مفوضية مناهضة التمييز.
3. استمرار المساندة القانونية للخريجات اللواتي تقدمن للالتحاق بوظيفة مندوب مساعد بمجلس الدولة، وإصدار أوراق قانونية متخصصة لتعزيز موقف الخريجات في هذا الشأن.
4. مطالبة المجلس القومي للمرأة بإقرار إستراتيجية وطنية لتكافؤ الفرص مما يضمن تمثيل عادل للنساء في مواقع صنع القرار وطرح آليات شفافة لتنفيذها.
5. إطلاق الحملة حول حق النساء في تولي مناصب القضاء المختلفة مرة أخرى.

التوقعات:

1. مؤسسة قضايا المرأة المصرية.
2. نظرة للدراسات النسوية.
3. مؤسسة المرأة الجديدة.
4. المركز المصري لدراسات السياسات العامة.
5. المرصد المصري للتدريب والاستشارات.
6. مؤسسة أصوات واعدة لحقوق الإنسان والتنمية بالمشاركة.
7. مؤسسة جنوبية حرة لتنمية.
8. مؤسسة المرأة والذاكرة.
9. الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية.
10. مؤسسة سالمة لتنمية النساء.
11. المؤسسة المصرية لتنمية الأسرة.
12. جمعية بنت الأرض.
13. حزب العيش والحرية "تحت التأسيس".
14. حزب التحالف الشعبي الاشتراكي.
15. أمانة المرأة في الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي.
16. حزب مصر الحرية.

توقعات شخصية:

1. د. نادية عبد الوهاب - طبيبة.
2. د. أماني الطويل - الخبيرة بمركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.
3. رائد سلامة - باحث اقتصادي.
4. د. هدى الصدة - عضوة لجنة الخمسين المنتهية ولايتها.
5. أحمد فوزي - محامي حقوقي.
6. منى ذو الفقار - المحامية.
7. جورج إسحاق - عضو المجلس القومي لحقوق الإنسان.